التنمية المستدامة في الجزائرى (نحو تهيئة عمرانية مستدامة)

(منطقة بسكرة نموذجا)

الدكتورة: عباس سعاد، جامعة الجزائر
الأستاذ : شايب ذراع ميدني، جامعة بسكرة، الجزائر

المخلص:

يناقش هذا الموضوع مسالة التهيئة العمرانية في الجزائر و مدى تطبيقها و احترامها لمبادئ التنمية المستدامة، هذه المبادئ التى فرضتها الأوضاع الدولية و المحلية، وذلك من خلال إبراز أهم معالم و انجازات الدولة الجزائرية في مجال السياسة العمرانية خلال مراحل سياساتها التنموية، و كشف مختلف الهياكل و المؤسسات التى استحدثتها و أوجدتها هذه الأخيرة بغية تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

Résumé :

Cet article discute la question de l'aménagement territorial en Algérie. Il s'intéresse à ses applications et son respect aux principes du développement durable instaurés par la communauté internationale et demandés par les besoins environnementaux algériens.

La discussion de cette problématique se fait par la mise en lumière des principales réalisations de l'Etat Algérien dans le domaine de la politique du développement et par le dévoilement de différents structures et instituions qui ont été créé afin de concrétiser les besoins du développement durable.

تمهيد:

لا مراء أن التقدم والتطور صفة لازمت كل المجتمعات بعدما قطعت هذه الأخيرة أشواط كبيرة من اجل مسايرة الركب الحضري من خلال استغلال مواردها المادية والبشرية، ولعل ما ميز معظم الحضارات هو ذالك التطور في مجال العمران. وهذا ما نلاحظه في أثار الحضارات المتعاقبة حيث يسعى الإنسان. - باعتباره مهندس معماري بالفطرة- دائما الى تحقيق اكبر قدر من الراحة والسكينة في مجاله العمراني وتهيئته، من أجل إشباع كامل رغباته وحاجياته الفيزيولوجية والاجتماعية والسيكولوجية...الخ.

أولا: معالم سياسة الهيئة العمرانية المستدامة في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول التي انتهجت سياسة تنموية شاملة مبكرة، وقد بدا الاهتمام بقضايا التهيئة العمرانية مبكرا حيث تعود المرجعية العمرانية إلى "الحرب التحريرية وبداية الاستقلال ثم إلى برنامج طرابلس (1964) إلى الميثاق الوطني (1976-1986) والتي هدفت أساسا إلى إنعاش الجزائر اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا[1].

بعدما شهدت نموا حضريا هائلا تمخض عنه اختلالات "وتحولات هامة في الأشكال العمرانية، فهناك المساكن التقليدية الموروثة عن الحقبة العثمانية و المساكن الاستعمارية، و المساكن القصديرية والفوضوية الناجمة عن النزوح الريفي، وكذا المساكن العصرية المنجزة من طرف الدولة...الخ "[2]، لذلك عمدت الجهات المعنية إلى انتهاج سياسة تهيئة عمرانية قادرة على معالجة مخلفات (مشاكل) النمو الحضري على الصعيد الاجتماعي والعمراني والبيئي...الخ.

ومع تنامي الصيحات والنداءات العالمية والمحلية - من خلال المؤتمرات والندوات والملتقيات (مؤتمر ستوكهولم 1972- ري ودي جانيرو 1992 – جوهانسبورغ 2002 ...الخ) المطالبة بضرورة مراعاة كافة أبعاد التنمية المستدامة

(الاجتماعية – الاقتصادية –البيئة..الخ في عملية التهيئة العمرانية، باعتبار أن هذا الأخيرة تقدم نموذجا بديلا لتحقيق تنمية متوازنة مع البيئة، تنمية تأخذ في اعتبارها ضرورة التخطيط البيئي الذي يساهم في تقليل الخسائر البيئية (الموارد الطبيعية) دون كبح الطموحات البشرية لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية...الخ.و"ضرورة مقابلة حاجات الأفراد في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية[3].

واستخدام الموارد الطبيعية التي تتخذ من التوازن البيئي محورا ضابطا لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية و العمل على تنميتها[4]. أي تطبيق كافة معالم و أركان التنمية المستدامة من ديمومة و رشاده ومحافظة...الخ في عملية الاستغلال و التنمية.

وطبعا باتت الجزائر من الدول التي تخصص حيزا كبيرا لموضوع البيئة في أي سياسة عمرانية أنية أو مستقبلية، شكلت بحق تحدي للقائمين على قطاع التسيير والتنظيم الحضري، بعدما "عرفت الاحتياجات الاجتماعية و الاقتصادية منحى تصاعدا ومستمرا نتيجة عاملي النمو الديموغرافي والهجرة الريفية (النمو الحضري) وفرضت بالتالي مطالب جديدة أدت إلى تعقيد وتشابك الأوضاع الحياتية [5].

ومدينة بسكرة واحدة من هذه المدن التي لها مميزاتها وخصائصها المنفورلوجية والطبيعية والاجتماعية الثقافية والعمرانية ..الخ.والتي عرفت العديد من التطورات فى شكلها العمراني وبنائها وتركيبها الداخلي خاصة نتيجة التوسع العمراني الذي شهدنه بعد الاستقلال. ومنذ التقسيم الإداري (1974) ازداد توسع المدينة، بعدما عدت من بين المناطق و المدن الاكثراستقطابا للنمو الحضري، حيث دلت الإحصاءات أنها شهدت خلال صيرورتها التاريخية نموا متصاعدا ومستمرا بلغ "(1845/ 4000ن – 1893/ 7000ن -) ليواصل بعد الاستقلال منحناه المتصاعد حيث بلغ (1966/ 59258ن – 1977/ 87200ن- 1987/

129611 ن – 1998/ 171908ن – 2008/ 205608ن – 2010/ 775970ن) [6] نجم عنه تعميرا عشوائيا من خلال الثقافة الريفية الوافدة إليها، دفعت بالقائمين على سياسة التهيئة العمرانية إلى بلورة أفكار وتصورات عديدة محاولة لتطوير المجال وتهيئنه مراعين في ذلك مبادئ التنمية المستدامة بغية تطوير مستدام للمجال الحضري.

ومن خلال هذا الطرح، فقد جاءت هذه المداخلة لتلقي الضوء على مسالة التهيئة العمرانية ومدى مسايرتها لمبادئ التنمية المستدامة متخذين مجال منطقة بسكرة نموذجا لذالك.

ثانيا: التهيئة العمرانية في منطقة بسكرة:

إن المستقرئ لسياسة التهيئة العمرانية في منطقة بسكرة يجدها هي الأخرى عرفت عدة تحولات خلال الفترات التاريخية المتعاقبة، حاولت من خلالها الأجهزة المكلفة و الهيئات والوصية التكيف مع كل مرحلة، وقد تجلت هذه المراحل في :

1.2 بداية الاستقلال:1964 –1974 : فابتداءها من سنة 1963 انتقلت المدينة من البلدية المختلطة إلى القانون الواحد لتسيير البلديات، وإثناء هذه المرحلة لم تول لمدينة بسكرة ولم تحظ بالأهمية القصوى رغم موقعها المميز ومكانتها التاريخية والحضارية، باعتبارها كانت تابعة لولاية الاوراس، بيد أن هذه المرحلة كانت بمثابة الانطلاقة التنموية بعد مرحلة ركود طويلة عرفتها الفترة الاستعمارية. كما عرفت هذه الفترة مخططين بارزين كدراسات شاملة وهما:

1.1.2 مخطط لسنتي 67/ 68:

وقد تناول المحاور التالية[7]:

- المساحات المخصصة للتعمير والمساحات الخضراء: حيث اقترح المخطط توسع المدينة نحو الشرق.

- منطقة التجهيز: اقترحت على شكل مجمعات بمناطق محددة لتتمكن من تأدية دورها .
- مساحات للتعمير:خصصت في أقصى الجنوب الغربي يتوسطها مركب سباق.

اشتملت المخططات الخاصة بالطرقات ثلاثة أبعاد[8]:

أ. الطرق التي لابد أن تهيأ لتتمكن من تأدية الحاجة(طرقات وسط المدينة)

ب. الطرق التي لابد من انجازها (تربط المساحات المعدة للتعمير والمعمرة).

ج. الطرق التي تمر خارج المدينة.

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن هذا المخطط لم يستهدف المناطق والأماكن السياحية طبقا للامر66/ 67 المؤرخ في 26 مارس 1966.أخذا بعين الاعتبار حماية الطبيعة حفاظا على الواحة .

2.1.2 مخطط التوجيهي(pud) 1973:

وعالج مسالة حماية و صيانة الواحة ووضع كل الاحتياطات المالية وإبقاء الواحة، وتخصيص ميزانيات واقية تشمل الأماكن المحمية التي تشكل الواحة الكبيرة للمدينة (واحة فلياش، واحة سيدي الحاج، واحة شتمة، الواحة الصغيرة المقابلة في الضفة الشرقية لضريح سيدي زرزور).

والمناطق التي اقترحت لتوسيع المدينة هي:المنطقة الكائنة في الضفة الشرقية للوادي.والمنطقة الغربية للمدينة والمنطقة الكائنة بالشمال الغربي.كما يجب الاشارة الى أن مهام البلدية تتمثل في تطبيق قوانين وتعليمات أو أوامر تأتيها من السلطات الأعلى منها ،"من خلال مخططات شاملة وطنية أو جهوية منها :

أ.المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية:(SNAT) .

ب.المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية الإقليمية: (SRAT) .

ج. Zone Habitation Urbanisme en Priorité (ZHUN) .

إلا أن المدينة عرفت تسيرا عشوائيا و فوضويا لمختلف المنشاءات بفعل غياب الإطار القانوني و التشريعي وبذلك فقدان سياسة دقيقة و واضحة المعالم تتلاءم والوضع الحضري الجديد.

2.2 مرحلة ما بعد 1974: حيث تحولت المدينة إلى مقر ولاية واصطبحت المدينة العاشرة من حيث الاهمية والاستقطاب حسب الترتيب العام للمدن الجزائرية.مهتمة بتجهيز نفسها بالمرافق الضرورية وانطلقت قدما في التوسع و التنمية. وسوف نعتمد على تقسيم هذه المرحلة الى جانبين فيهما قسمين متباينين:

1.2.2 مرحلة المخططات الكبرى (1974-1986م):وكانت نتيجة الدراسات التطبيقية التي أعدها الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية (CADAT) في إطار تحديث المدينة من خلال منطقتي السكن الحضري الجديدة الشرقية والغربية إضافة إلى إحداث المنطقة الصناعية، ودراسة تحديث خمسة أحياء قديمة وهي وسط المدينة، حي الوادي الشمالي، حي الوادي الجنوبي، حي فرحات، الحي الاستعجالي وكذلك بعض الطرق الرئيسية.وعلى هذا الأساس صمم مخطط لسنة 1976 م من طرف (ECOTEC).

1.1.2.2 مخطط (ECOTEC) لسنة 1976:

و جاء هذا المخطط في إطار قوانين جديدة خاصة بالاحتياطات العقارية وهذا طبقا للأمر 2674 المؤرخ في فبراير 1974 المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلدية.

والأمر رقم 76-48 المؤرخ في 20ماي 1967 المتعلق بقواعد نزع الملكية من اجل المنفعة العامة. و قدعالج:

- ✓ تخطط توزيع الاحتياطات المعنية على الأراضي الصالحة للتعمير وخاصة الاحتياجات الملحة من السنة الماضية لتحديد محيط عمراني مؤقت.
- ✓ وضع قانون عمراني عبارة عن أداة ناجعة لتسيير توسيع المدينة

✓ تقديرات لتحديد احتياجات السكان من سكن ومرافق وتجهيزات في المدى القريب جدا .

وأهم المحاور التي استهدفها المخطط هي:

• **النسيج العمراني:** وذلك بانجاز أحياء جديدة ذات السكن المنسجم مع بيئة الطبقة السائدة في المنطقة، وذلك في المناطق التالية:(شمال، شمال وغرب المدينة).ليتمكن من تلبية الطلب المتزايد على السكن، خاصة وان المدينة تعرف نزوحا كبيرا للسكان.حيث قفز عدد السكان من حوالي 60الف حسب الإحصاء العام لسنة 1966 إلى ما يفوق 100 ألف سنة 1976.[9]

• **التجهيـزات:**شملت شبكة الطرق الرئيسية و الثانوية المعبدة و الغير معبدة, إضافة إلى اقتراح طريق موازي لشارع الحكيم سعدان، ينطلق من نهج الأمير عبد القادر الى بسكرة القديمة.وتمديد النهج المواجه للوادي نهج حكيم سعدان و نهج زعاطشة الى المنطقة الشرقية وطريق المنطقة الغربية إلى طريق الجانبية.

وما يلاحظ أن معظم هذه الطرق كان قد تضمنها مخطط (DERVAUX) ولكن لم تعرف الإنجاز، وبالنسبة لمياه الصالحة للشرب اقترح المخطط أنه بإمكان تغطية الطلب المتزايد بجلب المياه من المنطقة الغربية، وذلك حسب التعداد السكاني.

2.1.2.2 المخطط التوجيهي لسنة1979 (CADAT):

صمم كمراجعة مخطط (ECOTEC) لسنة 1976اخذا بعين الاعتبار المعطيات الجديدة التي افرزها الواقع العمراني وقضايا التنمية المحلية في إطار حماية الأراضي الفلاحية و الزراعية وانجاز وثيقة تمكن من توجيه اخذ القرارات الميدانية لتحقيق تسيير حضري لفضاء المدينة و تحديد برنامج مطابق لمبادئ التخطيط و تصميمات التنظيم الحضري و توجهات التنمية المحلية.

* إلا أن واقع الحال كان مخالفا لهذه الأهداف وافرز عدة معطيات ونتائج سلبية تجلت في :

- بقاء مساحات شاسعة و شاغرة في الضفة الشرقية وغياب المرافق و التجهيزات و المقاييس القانونية في مجال البناء و التهيئة.
- التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية، و شمل توسع سطر الملوك شرقا في اتجاه شارع الحكيم سعدان، وجنوبا اتجاه المنطقة المعروفة بحوزة الباي وهذا في ظل غياب السلطات المعنية، رغم مااكد عليه الامر74/ 26 المؤرخ في 20/ 01/ 1974 المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلدية، ومراسيم سنة 1975(رقم 75/ 103 بتاريخ 21/ 08/ 1975)، وسنة 1976 التي تشرع لكل مواطن الحق في الحصول على سكن في إطار المحيط العمراني.

3.1.2.2 المخطط التوجيهي لسنة 1984:

ويعتبر هو أيضا مخطط مراجعة، و قد عالج مختلف الأنشطة الاقتصادية الأساسية لهذه المنطقة و المتمثلة في:

- **الفلاحة:** و بشكل خاص التمور نظرا لطابعها الصحراوي، بحيث تعطى واحة النخيل للمدينة ثلاثة ادوار هي(اقتصاديا: وفرة التمور، سياحيا: الجمال الطبيعي وطبيعيا: المناخ المتميز) لكن الشيء الملاحظ آن هذه المنطقة صارت تفقد بريقها من فترة لأخرى.
- **الصناعة:** عرفت انطلاقة حقيقية مع بداية الثمانينات، حيث سجل العديد من المركبات الصناعية الضخمة منها: مركب الكوابل مركب النسيج، قاعدة سوناطراك و مركب نفطال، هذا إضافة إلى وحدات التوزيع و الوحدات الصناعية الصغيرة و المتوسطة.

• **الخدمات:** إن المدينة تزخر منذ القديم بهذا النوع من النشاط، خاصة وكونها مقر ولاية فهي تشكل همزة وصل بين الشمال و الجنوب، كما تعتبر قطبا جهويا، حيث نجد قطاع الخدمات يمتص أكثر من نصف الطبقة الشغيلة للمدينة.

• **المنطقة الغربية للمدينة** (ZHUN OUEST): عرفت توسعا كبيرا بالنسبة للنسيج العمراني فقد أنجز بها أربعة تجمعات للسكن الجماعي: حي 726 مسكن، حي الأمل 1000 مسكن ثم حي 830 مسكن شمالا، بجانبه حي بلعياط " هذا بالإضافة إلى حي عمال مؤسسة الكوابل (ENICAB) الذي اعد مبدئيا إلى عمال المشروع، بالإضافة إلى المساحات المخصصة للسكن الفردي بالشمال الغربي و الجنوب الغربي للمنطقة. بجانب هذه المنشآت يظهر للوجود حي سيدي غزال بكثافة نسيجه العمراني الذي أنجز بطرق غير مشروعه في إطار البناء الفوضوي (10).

• **المنطقة الشمالية للمدينة:** لم تعرف توسعا كبيرا ما عدا بعض التجهيزات الخاصة بالصناعة (مثل مؤسسة:EAPALموسسة الرياض للحبوب و العجائن، ومحطة نقل المسافرين وبعض الحظائر، اما بالنسبة للتعليم تم انجاز متقنة و مركز تكوين مهني و بالشمال الغربي، كمايلاحظ ان الحي الجديد " حي المجاهدين"بدا ياخذ حجما معتبرا بحيث شمل مساحة الهضبة المتواجدة بها وغرب هذا الحي تم انجاز المركب حمام الصالحين الذي حول من مكانه الاول ليصبح قطبا سياحيا.

• **وسط المدينة:** اضافة الى وسط المدينة الاصلي، تضاف له الاحياء العمرانية المجاورة (سطر الملوك، كبلوتي، البخاري، السايحي) ومن الجهة الشرقية (حي الوادي، وكل الشريط المحاذي للوادي الى مشارف حي المصلى).اي ان وسط المدينة هو المنطقة المتواجدة ضمن الحيز الذي تشكله البنايات التالية:السكة الحديدية غربا، الطريق الجديد الذي يشق حوزة الباي و امتداده الذي يمر بالقرب من حي شاطوني لتصل بشارع 8 مارس ثم يمتد في الاتجاه الشرقي لهذا الشارع عن الطريق الموازي للضفة الغربية من الوادي، يغلق الحيز بالطريق الذي يحيط بالثكنة ليصل الى محطة القطار شمالا.و النسيج العمراني بهذه المنطقة يعد عموما

معقولا من حيث التصميم والتخطيط. فما يخص التجهيزات، تزخر هذه المنطقة بالعدد الكافي من المرافق الضرورية ادارية ثقافية، اجتماعية، اقتصادية و صحية ,كما تتشمل هذه المنطقة فيما يخص المساحات الخضراءعلى اكبر حديقة بالمدينة(الحديقة العمومية) وحديقة لاندو

- **المنطقة الجنوبية:** وشملت التجمعات السكنية التي كانت تشكل نواة لكل منطقة من الواحة (باب الضرب- سيدي بركات، قداشة، مجنيش)و التي كانت بناياتها هشة منجزة بوسائل تقليدية (طوب طين وجذع النخيل) لتشهد توسعا عمرانيا وتطورا في استعمال الوسائل العصرية الحديثة.

أما فيما يخص التجهيزات و المرافق الضرورية للحياة، تبقى هذه الاخيرة في حاجة ملحة لهذه التجهيزات بالنظر لمحدوديتها و نقصها بعد الاهمية التي صارت تحظى مثل: مستشفى حكيم سعدان، بالنسبة للصحة و ثانوية مكي مني بالنسبة للتعليم.و عدد من مدارس الطور الاول و الثاني لم تكف العدد الهائل من التلاميذ نظرا لعدم برمجتها لاخذ هذه الاهمية،.

وفي هذا الظرف القصير تبقى المنطقة في حاجة الى العديد من المرافق الضرورية على اختلاف اختصاصاتها.كما اهتم هذا المخطط بانجاز شبكة الطرق الرئيسية منها و الثانوية بحيث صممت شبكة الطرق الخاصة بالمنطقة الصناعية في الجهة الغربية للمدينة و كذلك شبكة الطرق بشمال غرب المدينة مع التهيئة العمرانية الشاملة لهذه المنطقة.

وقد صدرت عدة قوانين و أوامر تضمنت حماية البيئة تمثلت في:

- **الأمر رقم 66-62** المؤرخ في 26 مارس 1966 المتعلق بالمناطق و الأماكن السياحية .

✓ **الأمر 71-73** المؤرخ في 18-11-1971 المتضمن الثورة الزراعية

✓ **الأمر 26-4** المؤرخ في 20-02-1974 تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات .

- ✓ **القانون رقم 02-82:** المؤرخ في 06 فيفري 1982 المتعلق برخصة البناء و رخصة التجزئة للاراضي المخصص للبناء (معدل ومتمم)
- ✓ **القانون 03-83:** بتاريخ 05فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة

2.2.2 مرحلة مخططات التقشف 1987-1997:

عرفت نهاية عشرية الثمانينات ظاهرة كبح وتيرة التنمية الاقتصادية للبلاد جراء تراجع سعر البترول و استدعت تطورات المرحلة الى اعادة النظر في التوجه التنموي للبلاد و اعداد برنامج وطني ياخذ بعين الاعتبار الابعاد التنموية على الصعيدين الوطني و المحلي.

1.2.2 المخطط التوجيهي لسنة PUD 1987

حيث اخذ بعين الاعتبار التوجيهات الاساسية للسياسة المتبعة و اعتمدت مواجهة طلبات السكن بصفة عامة اضافة الى بعض التجهيزات الجماعية و الاستثمارات الموجهة لتنمية المنطقة و الجدير بالذكر ان مدينة بسكرة في ظل النظام الموجه عرفت مخطط توجيهي PUD سنة 1974 تمت المصادقة عليه الا في سنة 1990 في 28 نزفمبر 1990 واثناء تصميمه شابته بعض العوائق الطبيعية كشساعة و مرفولوجية الارضي الفلاحية الواقعة جنوب شرق و جنوب و سط المدينة اظافة الى وجود المنطقة العسكرية و المطار, والمنطقة الصناعية تعيق توسع المدينة غربا [11].

لذلك تم سن و تعديل قوانين تتماشى و السياسة المتبعة و من ضمن هذه القوانين:

- ✓ **القانون رقم 87/ 03** المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية.
- ✓ **القانون رقم 88/ 01:** المؤرخ في12 جانفي 1988 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- ✓ **القانون رقم 88/ 02** المؤرخ في 12 يناير 1988 المتعلق بالتخطيط.

و استهدف مخطط 87 اساسا تكثيف النسيج العمراني في اطار الحيز القانوني للمحيط العمراني و ذلك باعادة هيكلة الاحياء و استحداثها اصلا و كذلك برمج تمديد المنطقة السكنية (ZHUN)الشرقية، و لمعالجة مشكل شبكة الطرقات (ضيقها، قدمها) لابد من تجهيز المدينة بمخطط لحركة مرورية ياخذ بعين الاعتبار مستلزمات المدينة من مختلف انواع الطرقات.

المخطط التوجيهي للانشاء و التعمير (PDAU) سنة 1997:

من خلال قانون التهيئة و التعمير رقم 990/ 29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 الصادر من طرف وزير التهيئة و التعمير و الذي ينص و يرمي لانجاز مخطط توجيهي للانشاء و التعمير (PDAU) و الذي اعطيت به اشارة الانتقال الى مرحلة جديدة في عملية التسيير واحداث تغيير في صيرورة القرارات وانتقال مركزية السلطة.

نجد انه في بلدية بسكرة لم يتوقف العمل بالمخطط العمراني التوجيهي (الموجه) في سنة 1990، ولكن استمر العمل به الى غاية 1998 تقريبا.

وتماشيا مع معطيات التوسع العمراني الذي عرفته المدينة فقد طرأت تعديلات جذرية في القوانين التي تنضم العقار و منها:

- ✓ القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجه العقاري
- ✓ القانون رقم 90-03 المؤرخ في 01 ديسمبر1990 المتضمن املاك الدولة.
- ✓ و خاصة القانون رقم 91-11 المؤرخ في 27 افريل المحدد للقواعد المتعلقة بنزع الملكية من اجل المنفعة العامة، حيث طرا هذا التغيير فيما يخص التصريح بالمنفعة العمومية و كذا الطرق و اساليب نزع الملكية و الشيء الجديد الذي جاء به هذا القانون هو تحديد الاملاك و الحقوق العقارية المطلوب نزع ملكيتها وهوية المالكين و اصحاب الحقوق المعنيين.

وعموما فمنذ تعيينها كولاية للمرسوم رقم 74-69 لـ20جويلية 1974 و انطلاق الوحدات الاقتصادية الرئيسية ذات الطابعة(ELATEX/ENICAB) وغيرها، سعت بسكرة الى تطبيق ادوات مثل (P.U.D) و وضع الطرق و الوسائل العلمية الكفيلة باستحداث مجموعات كبرى(ZHUN) وتهيئة مناطق صناعية"

وعلى كل حال يجب الاشارة الى ان عملية التمدين هذه كانت سببا في خلق وضعيةعمرانية معقدة على اكثر من صعيد، مما جعل القطاع العام عاجزا عن ايجاد حلول او استراتيجية تترجمها صعوبات كثيرة جدا على كل المستويات فقد تتمثل في :

- ✓ عدم التحكم في عملية التعمير و التوسع العمراني واكتساب المدينة لطابع القروية.
- ✓ مشكل نظافة المحيط والمشاكل الايكولوجية الاكثر حساسية.
- ✓ عدم تطابق و توافق النشاطات الجديدة مع النسيج العمراني وظهور الاحياء العشوائية.
- ✓ مشكل المواصلات.و النقل و السكن، الخدمات و التجهيزات.
- ✓ انهيار المبادئ الاخلاقية و الدينية، والقيمية للمجتمع وتفشي المظاهر المرضية .
- ✓ بروز ظاهرة فقراء الحضر والقطاع الحضري الغير الرسمي والانشطة الهامشية[12].

ويمكن القول ان عوامل ازمة السياسة العمرانية تعود في معظمها الى عدم تلاءم الوسائل و التقنيات في تنمية المدينة و الأسلوب المتبع في تسييرها اضافة الى التسيير العشوائي للبلدية(المديونية، تذبذب المداخيل، البيروقراطية ...الخ)وتهميش دور المجتمع المدني و ابعاده من دائرة العملية التنموية العمرانية لما له من دور بارزفي تجسيد ثقافة المواطنة والمشاركة(التطوع) والتضامن بين مختلف شرائح المجتمع.

ثالثا:الهيئات الكفيلة بتطبيق التهيئة العمرانية المستدامة:

ظل تنامي الاهتمام في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في السياسات العمرانية، سارعت الجزائر الى سن قوانين و تشريعات تضمن و تكفل حماية البيئة وتجسد دلك من خلال قانوني 1983/ 2003 في اطار مبادئ المستدامة موجبها استحدثت عدة هيئات و هياكل على المستوى الوطني و المحلي.واهم الهياكل المتواجدة بمنطقة بسكرة هي:

1.3 المجلس الشعبي الولائي: حيث نص قانون الولاية على تعميق اختصاصاته الأخرى المتعلقة بحماية البيئة ومنها:

أ- مشاركته في تحديد مخطط التهيئة العمرانية ومراقبة تنفيذه.

ب- التنسيق مع المجالس الشعبية البلدية في كل أعمال الوقاية من التلوث و السهر على تطبيق أعمال الوقاية الصحية و تشجيع إنشاء هياكل مرتبطة بمراقبة و حفظ الصحة ومواد الاستهلاك. حماية الغابات و تطوير الثروة الغابية و المجموعات النباتية الطبيعية و حماية الأراضي و استصلاحها، و كذلك حماية الطبيعة.

- العمل على تهيئة الحضائر الطبيعية الحيوانية و مراقبة الصيد البحري و مكافحة الانجراف والتصحر

2.3 الوالي: و تشمل أهم اختصاصاته :

- ✓ تسليم رخصة استغلال المنشآت المصنفة و كذا رخصة إنجاز المنشأة المتخصصة في معالجة النفايات.المنزلية وما شابهها إنجاز أشغال التهيئة و التطهير و تنقية مجاري المياه في حدود إقليم الولاية.
- ✓ اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للوقاية من الكوارث الطبيعية. ضبط التدخلات والإسعافات في كل من الأخطار.

- ✓ تسليم رخصة البناء الخاصة بالبنايات و المنشآت المنجزة إلى الدولة و الولاية وهياكلها العمومية.

أما البلدية فقد تمثلت في هيئتان:

3.3 رئيس المجلس الشعبي البلدي: حيث تمثلت مهامه حسب المادة 75 من قانون 90/ 03 في مايلي:

- المحافظة على حسن النظام في جميع الأماكن العمومية التي تجري فيها تجمع الأشخاص.
- السهر على نظافة العمارات وسهولة السير في الشوارع و المساحات و الطرق العمومية.
- اتخاذ الاحتياطات و التدابير اللازمة لمكافحة الأمراض المعدية و الوقاية منها: السهر على نظافة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع و على احترام المقاييس و التعليمات في مجال التعمير.

4.3 البلدية : و تمثلت اختصاصاتها حسب قانون البلدية 1990 فيما يلي :

- معالجة المياه القذرة و النفايات الجامدة الحضرية. مكافحة التلوث و حماية البيئة.
- توسيع وصيانة المساحات الخضراء و تحسين إطار الحياة السهر على النقاوة و اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الصحة العمومية.
- إنشاء مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية، ووضع نظام لفرز النفايات المنزلية و ما شابهها بغرض تثمينها.
- وضع جهاز دائم للإعلام السكان و تحسيسهم بآثار النفايات المضرة بالصحة العمومية و البيئية و اتخاذ إجراءات تحفيزية بغرض تطوير وترقية نظام خاص بفرز النفايات المنزلية.

5.3 مديرية البيئة:

- **نشاطات الحفاظ وحماية البيئة:** والتي تشمل :تنفيذ المحتوى التشريعي والتنظيمي المتعلق بحماية البيئة.الحفاظ وحماية التنوع البيئي...الخ
- **تفعيل برنامج تسيير النفايات البلدية:** وذلك بواسطة وضع مخطط لجمع وتسيير النفايات وتدعيم قدرات مصالح التنظيف لبلدية بسكرة.وانشاء مراكز تقنية لدفن النفايات .
- **نشاط المراقبة والحراسة:** وتتشكل من عدة لجان وهي لجنة المنشآت المصنفة ولجنة استغلال رمل الوادي و لجنة الأمراض المتنقلة عبر المياه .اضافة الى تفعيل المرسوم المتعلق بالنفايات والنشاطات الصحية و متابعة ومعالجة المعطيات للموارد الخطرة[13]. كما تجدر الإشارة، بأن المخطط المدير لجمع وتسيير النفايات الصلبة على مستوى ولاية بسكرة أعطى حركية جديدة للتسيير وقسم الولاية إلى (07) مناطق أو أقطاب وهي: بسكرة، طولقة، سيدي عقبة، أولاد جلال، زريبة الوادي، سيدي خالد و القنطرة.

الخاتمة:

و نافلة القول سياسة التهيئة العمرانية في ظل التنمية المستدامة من طرف اجهزة الدولة المكلفة تبقى غير كافية، دون اشراك الفاعلين الاجتماعين العملين في هذا الميدان والمهتمين بهذه القضايا من منظمات المجتمع المدني... ومؤسسات التنشئة الاجتماعية من الاسرة، المدرسة ...الخ اكذا وسائل الاعلام وغيرها.لما تتمتع به هذه المؤسسات من دور جليل ومساهمة فعالة في بث الوعي البيئي وتفعيل الثقافة البيئية وارساء قواعد التربية البيئية لدى مختلف شرائح المجتمع مثل اقامة العارض وعقد الملتقيات والندوات واجراء المسابقات والحملات التطوعية...الخ[14].

فارساء قواعد لسياسة عمرانية وفق متطلبات التنمية المستدامة تقتضي تظافر كل الجهود وتكاملها.

❖ **هوامش البحث:**

(1) التيجاني بشير: **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2000، ص 03.

(2) سلطاني جميلة:**دراسة في علم النفس الاجتماعي الفضائي**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص117.

(3) دوجلاس موسيشيت: **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر 2000 ص17.

(4) سعد طه علام:**التنمية والدولة**، دار طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2003،ص77.

(5) دليمي عبد الحميد :**دراسة في العمران-السكن و الاسكان**-، مخبر الانسان والمدينة 2007 ص25.

(6) عيساوي مازيا :**الثقافة البيئية في المجتمع الحضري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، 2009/ 2010، ص 118.

(7) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **منوغرافية مدينة بسكرة**، مديرية التهيئة العمرانية 2010، ص21.

(8) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره،ص33.

(9) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(10) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

(11) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص 61.

(12) علي غربي، اسماعيل قيرة :**في سويولوجيا التنمية** ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 93.

(13) وزارة تهيئة الاقليم و البيئة: **تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر**، 2000، ص04.

(14) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:**منوغرافية مدينة بسكرة**، مديرية البيئة، 2000، ص14.